

أمل جنبلاط كبير بالرؤساء الثلاثة والقوى تتفهم مطالبه المنسجمة مع «الطائف»

عون : الانتخابات في موعدها وفق قانون توافقي

□ بيروت - «الحياة»

■ جدد الرئيس اللبناني ميشال عون أمس، تأكيداً أن «الانتخابات النيابية ستحصل في موعدها وفق قانون يتوافق عليه اللبنانيون» داعياً إياهم إلى «اختيار نواب على انسجام مع بعضهم بعضاً ليمكنوا من تحقيق الإنجازات التشريعية والرقابية».

وكشف عون أن «العمل بدأ لإقرار تعيينات وتشكيلات وتغييرات في المؤسسات العامة بهدف تجديد الدم ومكافحة الفساد، وهذا الأمر لا يهدف إلى النيل من أحد بل إنقاذ الدولة من الهريان».

كلام عون جاء خلال لقائه أمس، وقد أضم رؤساء البلديات والمختار في قضاء كسروان الفتوح، في حضور العميد المتقاعد شامل روكز. وشدد على متابعة «مسيرة الإصلاح، ومكافحة الفساد وضبط الإنفاق ووقف صرف بعض الموازنات في غير محلها من دون أن يتحمل أحد مسؤولية ذلك»، وقال: «أسسنا الأحزاب التي تنشئ كتلاً قوية وتقوم بإنجازات. فالنائب وحده ليست لديه القدرة على التخطيط

أو فرض تخطيط معين، لذلك نشجع الاقتراع للأحزاب».

والتقى عون وزير الدولة لشؤون مكافحة الفساد نقولا تويني للبحث في الطرق الواجب اتباعها لمكافحة الفساد.

وعرض واقع المسيحيين في الشرق في ضوء الهجرة المتزايدة إلى عدد من الدول، أمام وفد كنسي أسترالي، ولفت إلى أن «لبنان ينعم بالاستقرار بين جميع طوائفه لأننا نشرنا روح الاعتدال بين الجميع وبقينا موحدين».

كما شدد عون أمام رئيس جامعة القديس يوسف البروفسور الأب سليم دكاش على «أهمية دور الجامعة في بناء لبنان ومستواه التعليمي والثقافي الذي ميزه»، ملاحظاً «وجود نوع من الاعتكاف لدى الشباب عن المشاركة في الحياة العامة إذ إن الحلم بات يقتصر على الهجرة». ودعا إلى «جوب إعادة إيقاظ الحس الوطني إضافة إلى مضاعفة الثقافة السياسية لدى الشباب الجامعي». وأكد «الأتكال على الجامعات في كل حقول اختصاصاتها للعودة إلى القيم».

جنبلاط

وفي إطار البحث عن قانون انتخاب جديد، غرد رئيس «اللقاء الديمقراطي» النيابي وليد جنبلاط عبر «تويتر» قائلاً: «إن قانون الانتخاب يجب أن يؤمن التوازن الدقيق في التمثيل السياسي والمناطقية». وأضاف: «أملنا كبير بالرؤساء الثلاثة ومعهم القوى السياسية المختلفة لتفهم مطالب اللقاء الديمقراطي المنسجمة مع الطائف».

ويزور وفد من «اللقاء الديمقراطي» رئيس الحكومة سعد الحريري الثلاثاء المقبل في سياق جولته على القيادات السياسية لعرض وجهة نظره من قانون الانتخاب.

حمادة: لورشة إصلاحية

وبحث الرئيس السابق ميشال سليمان مع وزير التربية مروان حمادة والنائب السابق فارس سعيد في موضوع «ورشة الإصلاح الكبيرة التي يحتاجها لبنان»، وأكد حمادة أن «القضية ليست قضية قانون انتخابي من هنا أو قانون انتخابي من هناك، القضية هي ورشة إصلاحية تشمل قانون الانتخاب». لكنه شدد على أنها «تشمل أيضاً

اللامركزية الإدارية والتقسيم الإداري الذي نص عليه اتفاق الطائف وإنشاء مجلس الشيوخ وتشكيل هيئة لدراسة إلغاء الطائفية السياسية في لبنان». واعتبر أن «الحديث عن قوانين انتخابية تزيد من الطائفية أو تقلل منها ليس شيئاً أمام الورشة الإصلاحية الكبرى».

وأوضح أن «زيارتنا الرئيس سليمان هي عودة إلى الروح اللبنانية الأصيلة والمبادئ التي تحفظ استقلال لبنان وسيادته وعروبته وديمقراطيته وحياده. هذه المبادئ التي أطلقها ورعاها في إعلان بعدنا».

وكان «لقاء الجمهورية» شدد خلال اجتماعه الدوري برئاسة سليمان على «الزامية احترام المواعيد الدستورية لضمان إعادة إنتاج السلطة من خلال التوصل بأسرع وقت إلى إقرار القانون الانتخابي الضامن لصحة التمثيل». وأشار إلى أن ذلك يأتي «تنفيذاً لإصلاحات الطائف التي تتضمن إنشاء مجلس الشيوخ واعتماد اللامركزية، لتفادي الوقوع في خطأ القوانين العرجاء المزدوجة المعايير المطعون فيها شعبياً ثم دستورياً، وفي خطيئة التمديد التي ترتقي إلى مستوى الجريمة بحق لبنان «الشعب والدولة والمؤسسات».

وحذر «من خطوة ما يجري في محيط المطار (في شأن طيور النورس) من نقاذ للمسؤوليات وعدم التوصل إلى حلول جذرية سريعة، ما يهدد صورة لبنان في الخارج ويعطي شركات الطيران الأجنبية وبعض الدول، حق تعليق رحلاتها إلى لبنان، وهناك بعض الهمس في هذا الشأن»، مذكراً بـ «أهمية تجهيز مطار فان يساند مطار بيروت، وهناك خيارات عدة أبرزها مطار القليعات - عكار».